مرصد الحماية الإجتماعية
شبكة المنظمات العربية
غير الحكومية للتنمية

annd
Arab NGO Network
for Development
شبكة المنظمات العربية
غير الحكومية للتنمية

دليل الحماية الإجتماعية لتقييم أنظمة الحماية الإجتماعية في البلدان العربية - لبنان

2023

دليل الحماية الإجتماعيـة لتقييم أنظمة الحمايـــة الإجتماعيـة في البلـــدان العربيـــــة - لبنـــــان

يهدف مرصد الحماية الاجتماعية الذي أنشأته شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية إلى رصد ملائمة وفعالية أنظمة الحماية الاجتماعية من منظور تنموي \ حقوقي في لبنان والعراق ومصر والأردن وتونس والمغرب واليمن، ويقدم رؤى وتوصيات لتعزيز أنظمة الحماية الاجتماعية في هذه البلدان. إن المرصد لا يغطي مجمل السياسات الاجتماعية، ولا مجمل الانفاق الاجتماعي، بل يرصد أحد مكوناتها المتمثل في أنظمة الحماية الاجتماعية.

تم إنتاج هذا العمل بدعم من منظمة أوكسفام.

لبنان

في الترتيبِ السادسِ بينَ الدولِ المشمولةِ بهذا التقرير. وقيمةُ دليلِ الحمايةِ الاجتماعيَّةِ عامَ 2019 – قبلَ الأزمةِ – هي 100/44، وهو تقييمٌ سلبي. ويتقدمُ لبنانُ إلى المرتبةِ الثانيةِ بالنسبةِ إلى الدليلِ الفرعيِّ للإنفاق، في حين هو الترتيبُ الرابعُ لمستوى السياسات، والترتيبُ السادسُ بالنسبةِ إلى الأدلةِ الفرعيةِ الأخرى.

أما لجهةِ المكوناتِ الفرعيةِ للدليل – مع ملاحظةِ الأوزان – فهي 25/13 لمستوى السياسات، و25/15 لآليات التنفيذ، و50/16 للنتائج. ومع تحويلِ هذه القيمِ إلى نسبةٍ مئويةٍ للإنجاز، يكونُ لبنانُ قد أنجزَ 52% في السياسات، و60% في آلياتِ التنفيذ، و 32% في النتائج. ثمة فجوتان هامتان بين السياسات وآليات التنفيذ، وبين الاثنين والنتائج. ويعودُ الارتفاعُ في النسبةِ للإنجازِ في آلياتِ التنفيذ إلى خصائصِ الإنفاق (95% من مصادر وطنية)، والارتفاع النسبيَ في السياسات إلى نسبةِ الإنفاقِ على الناتجِ المحلي (6%). ولكن ما تجدر الإشارةُ إليه بالنسبةِ إلى لبنان، هو أن هذا الوضعَ تغيرَ بشكلٍ دراماتيكيٍّ بعدَ الأزمةِ العميقةِ والشاملةِ التي يمرُّ فيها منذ عام 2019، بحيث لم يعد هذا الوصفُ ينطبقُ على الوضعيةِ الحاليةِ للحمايةِ الاجتماعية، كما لا تتوفرُ معطياتٌ وبياناتٌ كافيةٌ للقيامِ بتقييمٍ على أساسِ الوضعِ الراهن، وهو غيرُ مستقرٍّ أصلاً.

الشكل البياني 1: نسبة الإنجاز في مكونات دليل الحماية الاجتماعية - لبنان

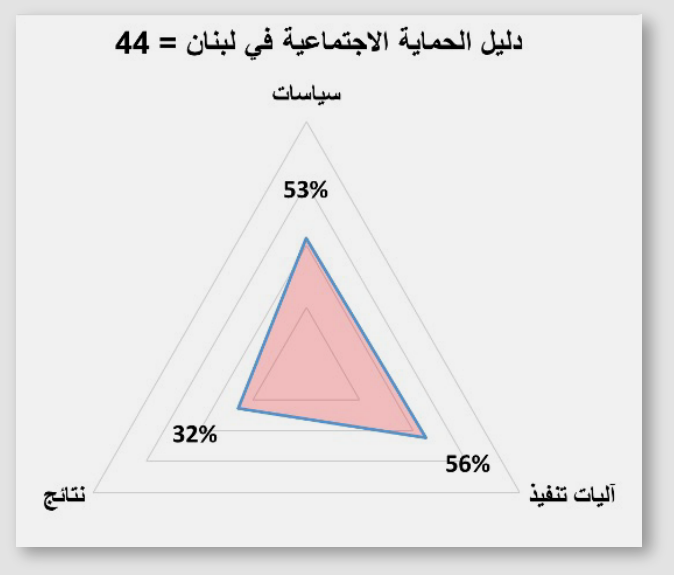

الأدلة الفرعية

الشكل 2 قيمَ الأدلةِ الفرعيةِ الستةِ (ثلاثةٍ للمستوياتِ وثلاثةٍ للمجالات)، وهي أدلةٌ تحسبُ كمتوسطاتٍ بسيطةٍ (بدون أوزان) لقيم المؤشراتِ الثلاثةِ المكونةِ لكلِّ مجالٍ أو مستوى، بما يمكنُ من تظهيرِ نقاطِ القوةِ والضعفِ النسبيةِ في نظامِ الحمايةِ الاجتماعية.

تتمثلُ نقاطُ القوةِ في الحالةِ اللبنانيةِ في آلياتِ التنفيذِ والإنفاقِ، وذلك بسببِ نسبةِ الإنفاقِ على الحمايةِ الاجتماعيةِ (6% في الترتيبِ الثاني بعد تونس) ونسبةِ التمويلِ من المصادرِ المحليةِ (95%). ويعودُ التقدمُ النسبيُّ في مستوى السياساتِ إلى تصميمِ النظامِ الموروثِ من الستيناتِ بالدرجةِ الأولى، والذي يقومُ على التأمينات الاجتماعية للقطاعِ العامِ والقطاعِ الخاصِ المهيكل،وإلى نسبةِ التغطيةِ العامةِ التي تبلغُ 56%. لكن نقاطَ الضعفِ متعددةٌ في نظامِ الحمايةِ الاجتماعية، إذ لا تعتمدُ النصوصُ منظورَ الحق، كما أن النظامَ مجزأٌ وضعيفُ الشفافية، أي أن النصوصَ والتنظيماتِ في لبنان متأخرةٌ مقارنةً بالدولِ الأخرى. كذلك الأمرُ بالنسبةِ لتكوينِ النظامِ الذي يحتوي على أربعة مكوناتٍ من أصلِ المكوناتِ الثمانيةِ التقليدية، ويتميزُ بدرجةٍ عاليةٍ من اللامساواة (الشريحةُ الخمسيةُ العليا مشمولةٌ بالتأمينات الاجتماعيةِ أربع مراتٍ أكثرَ من الشريحةِ الدنيا)، كما أن نظامَ تعويضاتِ الشيخوخةِ والتقاعدِ في لبنان محدودٌ حصريًّا بالمتقاعدينَ من القطاعِ العام (10%). أخيرًا، تجدرُ الإشارةُ إلى أن هذا التقييمَ هو لوضعيّةِ الحمايةِ الاجتماعيةِ في لبنان قبلَ أزمةِ 2019.

الشكل البياني 2: قيم الأدلة الفرعية للمستويات والمجالات - لبنان

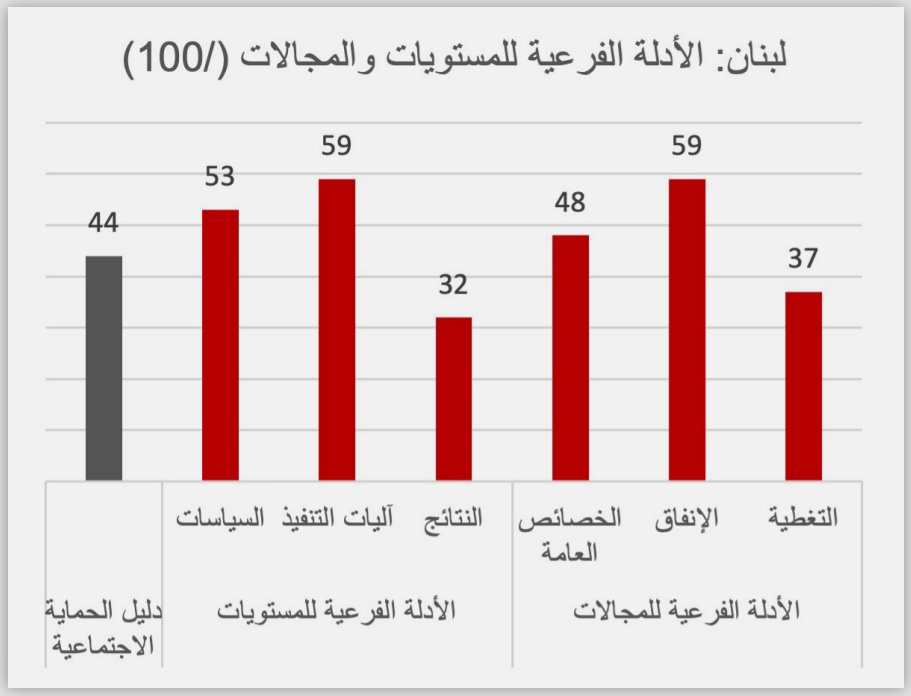

القيمُ القياسيةُ للمؤشراتِ التسعةِ - لبنان

بالنسبةِ إلى المؤشراتِ الفرديةِ وعددِها تسعة، يُلاحظُ حصولُ مؤشرٍ واحدٍ على تقييمٍ إيجابيٍّ جدًا، هو المؤشرُ الخامسُ المتعلقُ بنسبةِ تمويلِ الحمايةِ الاجتماعيةِ من مصادرَ محلية، وحصلت ثلاثُ مؤشراتٍ على تقييمٍ إيجابيٍّ (2 و3 و4)، وثلاثُ مؤشراتٍ على تقييمٍ سلبيٍّ (1 و6 و9)، وحصل مؤشرانِ على تقييمٍ سلبيٍّ جدًا (6 و8). ويعني ذلك وجودُ ثغراتٍ ونواقصَ كبيرةٍ في نظامِ الحمايةِ الاجتماعيةِ في لبنان، لاسيما بما يتصلُ بالمساواةِ في الاستفادةِ من التأمينِ الاجتماعي حسبَ الثروةِ (المؤشر 6)، وعدمِ كفايةِ مبلغِ التحويلاتِ النقديةِ للأسرِ الفقيرةِ مقارنةً بأكلافِ المعيشةِ (المؤشر 8). ويلخّصُ الجدولانِ 1 و2 هذه النتائجَ.

الجدول 1: قيم الأدلة المؤشرات الافرادية التسعة للبنان (من أصل 100)

لبنان	الخصائص	الانفاق	التغطية
سياسات	42	60	56
آليات تنفيذ	56	95	25
نتائج	45	22	30

الجدول 2: عدد فئات التقييم للأدلة الفرعية مع التقييم النوعي حسب الألوان المعتمد

لبنان - فئة التقييم النوعي للمؤشرات	إيجابي جدا 100-76	إيجابي 75-51	سلبي 50-26	سلبي جدا 25-0
عدد مرات التقييم النوعي	1	3	3	2

تفصيلُ المؤشراتِ الإفراديةِ التسعةِ المُكَوِّنةِ للدليلِ

للمزيدِ من التفصيل، يلخّصُ الجدولُ 3 (التالي) وضعيةَ المؤشراتِ التسعةِ التي يتكونُ منها الدليل. ويمكنُ الاطلاعُ على التفاصيلِ والتوضيحاتِ الضروريةِ عن المؤشراتِ والمتغيراتِ وطرقِ حسابِها في المنهجيةِ المفصّلة.

الجدول 3: المؤشرات التسعة لدليل الحماية الاجتماعية في لبنان (من أصل 100)

لبنان (44)				
رقم المؤشر	موضوع التقييم	المؤشر المعتمد	قيمة المؤشر (من 100)	تعليق
1	الإطار القانوني وتصميم النظام	متوسط نقاط 3 أسئلة: اعتماد منظور الحق، التكامل، الشفافية	42	تقييم الأسئلة الثلاثة: بالنسبة الى استناد نظام الحماية الاجتماعية في لبنان الى منظور الحق التقييم هو 2 (سلبي)، وهو 1 (سلبي جدا) بالنسبة الى التكامل، وسلبي (2) بالنسبة الى الشفافية. ومتوسط قيمة المؤشر تكون 42% وهو تقييم سلبي للإطار القانوني والتنظيمي للحماية الاجتماعية في لبنان.
2	الإنفاق على الحماية من الناتج المحلي	الانفاق على الحماية الاجتماعية من الناتج المحلي (%) مقارنة بالعتبة الموصى بها (10%)	60	ينفق لبنان 6% من ناتجه المحلي على الحماية الاجتماعية. وتمثل هذه النسبة 60% من النسبة المعيارية الموصى بها وهي 10%. والتقييم هنا إيجابي (60 نقطة من صل 100).
3	التغطية بأحد أنظمة أو برامج الحماية	نسبة التغطية بأحد أنظمة او برامج الحماية الاجتماعية من اجمالي السكان	56	56% من السكان في لبنان مشمولون بأحد أنظمة الحماية الاجتماعية، او أحد برامجها المتخصصة او الفئوية بما في ذلك المساعدة الاجتماعية عام 2019. والتقييم هنا إيجابي مع 56 نقطة من أصل 100.
4	المرونة والاستجابة للطوارئ	متوسط نقاط تقييم الاستجابة لأربع فئات من الطوارئ (حروب، أزمات داخلية، كورونا، أزمات موضعية)	56	اعتمد لبنان الطوارئ الأربعة المتضمنة في الدليل. وكان التقييم 4/2 في حالة كورونا، وكذلك الامر بالنسبة الى الاستجابة للحروب، وللازمة الداخلية، وهو تقييم سلبي. واقتصر التقييم الإيجابي على التعامل مع الطوارئ الموضعية حيث التقييم 4/3 وهو تقييم إيجابي. وتكون نقطة التقييم الاجمالية لهذا المؤشر هي 56% وهو تقييم إيجابي.
5	الاستقلالية في مصادر التمويل	نسبة التمويل الوطني من اجمالي تمويل الحماية الاجتماعية	95	تغطي المصادر الوطنية 95% من تمويل الحماية الاجتماعية، وهو مؤشر استقلالية متقدم نسبيا، ويقع ضمن فئة التقييم إيجابي جدا مع علامة 100/95. ونلفت النظر إلى أن هذا الوضع تغير بشكل كبير بعد 2019 حيث الاعتماد الأكبر هو على التمويل الأجنبي.
6	اللامساواة في التغطية حسب الثروة	نسبة التغطية بالحماية الاجتماعية للخميس الأدنى من الدخل/الثروة مقارنة بنسبة الحماية للخميس الاعلى	25	هذا المؤشر يمثل نسبة التغطية بالتأمين الاجتماعي للفقراء (الخميس الأدنى) من التغطية بالتأمين الاجتماعي للخميس الأعلى، 25%، ويعني ذلك وجود لا مساواة كبيرة هامة (الأغنياء مشمولون بالتغطية أربع أكثر من الفقراء)، وعلامة ونقطة تقييم هذا المؤشر 100/25، وهو تقييم سلبي.
7	مكونات النظام والاستثناءات	متوسط نقاط نسبة المكونات من أصل 8 معتمدة في منظمة العمل الدولية، والاستثناءات المشمولة من أصل خمس فئات.	45	يتكون هذا المؤشر من متغيرين. في المتغير الأول يتضمن نظام الحماية الاجتماعية اللبناني 8/4 من المكونات المعتمدة لدى منظمة العمل الدولية (لا يوجد إعانات بطالة، ولا حوادث عمل، لا وتعويض إعاقة، لا تعويضات شيخوخة)، ونقطة هذا المتغير 100/50 وهو تقييم سلبي. المتغير الثاني يتعلق بالاستثناءات حيث 3 من أصل 5 مستثناة من النظام (العمل غير المهيكل، اللاجئون، وفئات سكانية محددة أخرى. فقط اللاجئون والنازحون داخليا مشمولون بالحماية. ونقطة التقييم لهذا التغير هي 100/40، وهو تقييم سلبي جدا. وبذلك يكون المتوسط وهو نقطة تقييم المؤشر 45%، وهو تقييم سلبي ايضا.
8	فعالية الدعم الذي يصل للأسرة المستفيدة	نسبة قيمة التحول النقدي في أنظمة دعم الاسر الفقيرة، الى 60% من وسيط دخل الاسرة.	22	متوسط قيمة التحويلات الشهرية التي تحصل عليها الاسرة المشمولة بنظام شبكات الأمان الاجتماعي عام 2019، تبلغ 22% من قيمة 60% لوسيط الدخل، الذي يمثل خط الفقر النسبي. ونقطة التقييم 100/22 تعبر عن تقييم سلبي جدا، وهذا مؤشر لفعالية المساعدة المقدمة للأسرة الفقيرة.
9	التغطية الفعلية للفئات المعنية بأربع مكونات رئيسية للحماية	متوسط التغطية الفعلية للفئات السكانية المعنية في 4 مجالات: منافع عائلية وأطفال، صحة، تأمين ضد البطالة، معاشات التقاعد.	30	يحسب هذا المؤشر كمتوسط لنسب تغطية الفئات الاجتماعية الرئيسية التالية بأنظمة الحماية الاجتماعية، وهي: 49% من الأسر للمنافع العائلية والأطفال، و60 للمنافع الصحية، و0% لمنافع التأمين ضد البطالة، و10% لمنافع الشيخوخة. والمتوسط هو 30%، وتكون نقطة التقييم 100/30. وهذا تقييم سلبي.

الحماية الاجتماعية في لبنان: خُلاصات[1]

اعتمد لبنان منذ الاستقلال (وقبله) نظام "الطائفية السياسية" الذي لم يحل دون كونه نظامًا برلمانيًا دستوريًا يحتوي على تعددية حزبية وانتخابات دورية. ومن الناحية الاقتصادية، اعتمد صيغة خاصة من اقتصاد السوق الرأسمالي، حيث كان دور الدولة الاقتصادي محدودًا مقارنة بباقي الدول العربية. وقد تطورت عناصر هذا النظام للاستجابة للتحولات الداخلية والخارجية بما سمح بتطور مؤسسات الدولة، لا سيما فيما يختص بالحماية الاجتماعية خلال الستينات بشكل خاص، حيث توضحت معالم هذا النظام ومكوناته. لم تحصل تغيرات جوهرية أو هيكلية في نظام الحماية الاجتماعية في لبنان بعد الحرب (1975) وصولاً إلى الزمن الراهن، وتمثلت بعض التغيرات بشكل خاص بتآكل الجوانب الإيجابية من جهة؛ وبإضافة عناصر ومكونات جديدة إلى النظام القائم من جهة ثانية، وصولاً إلى الوضع الراهن لنظام الحماية الاجتماعية الذي يتميز بدرجة عالية من التجزؤ وضعف التنسيق والتكامل.

قام النظام تاريخيًا على المكونات والأدوار التالية:

1. التأمينات الاجتماعية القائمة على الاشتراكات التي تمثل النواة الصلبة للحماية الاجتماعية في لبنان، والتي تشمل القطاع الحكومي والقطاع الخاص المهيكل، مع وجود تفاوت هام في المنافع من حيث المكونات (اقتصار نظام التقاعد على القطاع الحكومي فقط)، ومن حيث حجم المنافع. وتتجاور مؤسسات التأمين الاجتماعي للقطاعين العام والخاص مع دور هام أيضًا لشركات التأمين الخاصة التي تشترك فيها الفئات الميسورة، إضافة إلى صناديق تعاضد خاصة ببعض الفئات الاجتماعية.

2. فلسفة النظام التي تقوم على دور محدود للدولة تفسر اقتصار دور الحماية الاجتماعية الممولة من خلال الضرائب على مخصصات الموازنة لتدخلات للمساعدة الاجتماعية لفئات محددة فقيرة أو معرضة من خلال وزارة الشؤون الاجتماعية، ومساهمة جزئية في التغطية الصحية لغير المؤمنين. ولم تكن هناك برامج كبرى تمولها أو تديرها الدولة أو مؤسسات شبه رسمية.

3. لعبت الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني دورًا هامًا جدًا في الحماية الاجتماعية بأشكال متعددة على امتداد العقود السابقة. فهي مقدم الخدمات من خلال موازنة وزارة الشؤون الاجتماعية أكثر من قيام الوزارة نفسها بتقديم الخدمات؛ وهي حلت محل مؤسسات الدولة في فترة الحرب بسبب ضعف الدولة المركزية؛ واستمر دورها بعد توقف الحرب وبرز في لحظات معينة، لا سيما لجهة الاستجابة للطوارئ (الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان) وانفجار مرفأ بيروت عام 2020؛ وفي الأزمة التي تفجرت عام 2019 وما ارتبط بهما من تفضيل الجهات المانحة الاعتماد على المنظمات غير الحكومية بدل السلطات الحكومية.

4. دخول متتابع ومتوسع للجهات الدولية: الأونروا منذ الخمسينات ودورها المحصور باللاجئين الفلسطينيين؛ ثم البنك الدولي الذي أدخل شبكة الأمان للفقراء (تحويلات عينية ثم نقدية للأسر) منذ عام 2011؛ ثم منظمات الأمم المتحدة المتعددة منذ اندلاع الأزمة السورية. وأدى ذلك إلى إدخال نظام الاستهداف والمساعدات الإنسانية وأدوات العمل المختلفة من تحويلات نقدية، وبطاقات تموينية... وغير ذلك من الأساليب المتبعة لدى المنظمات الدولية.

[1] تستند هذه الفقرة الى تحليل فريق الشبكة العربية ونتائج الدليل التي سبق عرضها.

هذا السياق التاريخي جعل منظومة الحماية الاجتماعية مكَّونة من طبقات متعددة وبرامج متراصفة تعمل بشكل شبه مستقل ومجزأ، وتفتقد الى التنسيق والتكامل، مع وجود مشكلتين رئيسيتين هما التغطية الجزئية رغم التعدد، وانطباع التدخلات والبرامج بالزبائنية الشائعة في كل المجالات والفساد. ويغيب منظور الحق عن نظام الحماية الاجتماعية في لبنان، بما في ذلك في الدستور الذي صيغ أساسا عام 1926.

عمل هذا النظام على امتداد عقود بتغطية حوالي نصف السكان بالتأمينات الاجتماعية في النصف الاخر بقي محروما منها لاسيما الفئات المحرومة تقليديا مثل المزارعين والعمال الزراعيين، والعاملات المنزليات، العاملين لحسابهم الخاص، والعاملين غير النظاميين، واللاجئين والعمال الأجانب...الخ. أضف الى ذلك عدم وجود تعويضات بطالة، ولا معاشات تقاعد الا للقطاع العام، وكذلك عدم تفعيل التأمين على حوادث العمل والامراض المهنية. ولا بد من ملاحظة ان غياب هذه المكونات لا يعود الى فقدان الموارد (متوسط حصة الفرد من الناتج المحلي اعلى مما هي عليه في معظم الدول العربية غير النفطية) بل يعود ذلك الى قرار سياسي مرتبط بطبيعة الدولة، وعدم تطبيق قانون انشاء الصندوق الوطني للضمان الاجتماعية منذ انشائه في الستينات.

تجدر الإشارة إلى تطوّر أخير هام تمثّل في الموافقة الحكومية على الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية في لبنان في شهر تشرين الأول – أكتوبر 2023. وقد تم إعداد هذه الاستراتيجية بطريقة تشاركية مع منظمات المجتمع المدني والخبراء، وبتمويل وتوجيه مباشر من قِبَل المنظمات الدولية (لا سيما منظمة العمل الدولية واليونيسف)، وقد أدخلت عليها الحكومة بعض التعديلات قبل الموافقة عليها. كما أن الحكومة أقرّت برنامج تحويلات نقدية للأشخاص ذوي الإعاقة أيضًا بتأثير وتمويل دوليين. هذه التطورات طرأت مؤخرًا، ولم تدخل موضع التنفيذ الكامل (لا سيما الاستراتيجية الوطنية)، لذلك يبقى التقييم الوارد في هذا التقرير صالحًا في الوقت الراهن.

الجديد الذي يجب لحظه في الوقت الراهن هو أن تقييم نظام الحماية الاجتماعية باستخدام الدليل المقترح يُعطي صورة موضوعية مقبولة عن واقع النظام خلال الفترة السابقة على انفجار الأزمة الاقتصادية – المصرفية – المالية منذ عام 2019. فقد نتج عن الأزمة تعطل كبير في عمل مؤسسات الدولة وأجهزتها، وزيادة كبيرة جدًا في الاعتماد على المنظمات الدولية في التمويل وفي إدارة التدخلات. كما أدت الأزمة إلى انهيار دراماتيكي في توفير الخدمات الأساسية (كهرباء ومياه) وفي سعر صرف الليرة اللبنانية تجاه الدولار (فقدت الليرة أكثر من 95% من قيمتها الشرائية)، الأمر الذي جعل أكلاف المعيشة مرتفعة جدًا، وأدى إلى تآكل كبير جدًا في القيمة الحقيقية للمنافع التي يوفرها نظام الحماية الاجتماعية بمختلف مكوناته. نشأت عن ذلك وضعية متناقضة (شكلاً على الأقل)، فمن جهة أولى لا تزال المؤسسات الضامنة توفر المنافع للمشاركين والمشمولين بها؛ ومن جهة ثانية فإن القيمة الفعلية لهذه المنافع باتت منخفضة جدًا. أما إجراءات الدولة لمعالجة هذا الوضع فقد كانت غالبًا مرتجلة وجزئية؛ وقد دفع ذلك الأسر إلى الاستناد إلى "شبكات أمان" أخرى أبرزها تحويلات المهاجرين، والمساعدات التي يحصلون عليها عبر الجمعيات.

يطرح هذا الواقع إشكالية تتعلق بالتقييم والقياس – أي الدليل - ذلك أن قيم المؤشرات دقيقة إلى حد مقبول، إلا أن المشكلة تكمن في مكان آخر خارج نظام الحماية الاجتماعية نفسه، لا سيما أن فاعلية هذه الحماية تتوقف مثلاً على وقف

انهيار سعر صرف العملة الوطنية. ويتطلب ذلك إدخال عناصر إضافية على القياس بحيث يأخذ بعين الاعتبار واقع الأزمة العميقة وآثارها الاستثنائية. وهذا يتطلب بدوره تأطيرًا مفهوميًا وجهدًا نظريًا لا بد من القيام به، ذلك أن التقييم الذي لا يأخذ بعين الاعتبار تأثيرات الأزمة سوف يعطي تقييمًا أكثر إيجابية لنظام الحماية الاجتماعية في لبنان عما هو في الواقع (وفي كل بلد يمر في أزمة شديدة).

المجتمع المدني وإصلاح الحماية الاجتماعية

في الحالة اللبنانية، أولويات تركيز المجتمع المدني لإنفاذ الحق في الحماية الاجتماعية بشكل فعّال تشمل المسائل التالية:

1- المدخل إلى تحسين الحماية الاجتماعية في لبنان هو في كبح العوامل "الخارجية" المرتبطة بالأزمة العامة في لبنان كي لا يكون أي تدخل دون جدوى حقيقية، ويشمل ذلك:

- كبح انهيار سعر الصرف واستعادة القدرة الشرائية للبنانيين،
- استعادة توفير خدمتي الكهرباء والمياه من قبل الدولة وبأكلاف متناسبة مع مستوى المداخيل،
- استعادة فعالية وجودة الخدمات الصحية والتعليم الحكوميين،
- عودة إدارة الدولة وأجهزتها إلى عملها المنتظم.

2- التركيز على التدخل الفوري لامتصاص الأزمة ومفاعيلها منذ 2019 من خلال توسيع نظام المساعدات المالية المؤقتة الحالية لتعويض تدهور الدخل لدى كل الفئات، وتوحيد آلية المساعدة وحجمها ضمن الشفافية وحسن الإدارة.

3- العمل على الانتقال إلى نظام الحماية الاجتماعية الشاملة على أساس منظور الحق، انطلاقًا من ضرورتين: a. أولاً، إن التغطية الشاملة ضرورة راهنة بسبب الأزمة التي جعلت حوالي 75% من السكان بحاجة إلى شكل من أشكال الدعم المباشر؛ b. ثانيًا، لأن الانتقال إلى نظام التغطية الشاملة على أساس الحق هو المآل الطبيعي والمستقبلي لتطوير نظام الحماية الاجتماعية.

4- معالجة الاستثناءات الكثيرة المزمنة الموجودة في نظام الحماية الاجتماعية، وشمول هذه الفئات بالتغطية (بدءًا من العاملين غير النظاميين...إلخ)، واستكمال المكونات لا سيما نظام التقاعد والتأمين ضد البطالة، والاستفادة من الاقتراحات الدولية لإنشاء أرضية حماية اجتماعية كمدخل للتغطية الشاملة.
5- بلورة استراتيجية وطنية للتعامل مع متطلبات الحماية الاجتماعية للاجئين السوريين والفلسطينيين، والعاملين الأجانب، كجزء من نظام الحماية الاجتماعية الوطني.

6- التأكيد على دور المجتمع المدني في الحماية الاجتماعية الذي أثبت فعاليته سابقًا، والعمل على إقامة حوار اجتماعي مؤسس، يكون للمجتمع المدني فيه، ولممثلي الفئات الاجتماعية الأخرى دور مؤثر فيه بديلاً عن حالة التفرد السياسوي في اتخاذ القرارات.

annd
Arab NGO Network
for Development
شبكة المنظمات العربية
غير الحكومية للتنمية

www.annd.org